المنطق ، لنجم الدين عمر بن القزويني

بالرسالة الشمسية في القواعد
المنطقية

EY
1598

36562 Y
160/KAZ.R

A.Ü.
İLAHİYAT FAKÜLTESİ
KÜTÜPHANESİ
Ayniyat No: 46734
Yer No: 36562

معرف

سور الدال على كمية الافراد

قضية شخصية هي التي يحكم فيها على جزئي

طبعية وهي التي يحكم فيها على نفس طبيعة

دعا ما ثبت به المدعى بطريق فرض نقضيه

حقيقي ما امكن فرض صدقه على كثيرين

اضافي ما يصدق عليه بالفعل او بالامكان

محمولة هي التي لا يكون حرف السلب جزءا من الموضوع والمحمول

متساوي المركب من قضيتين متعلق محمولا وليهما موضوع الاخرى

صدق مطابقة الخبر للواقع

كذب عدم مطابقة الخبر للواقع

قولي دال على كمية ماهية الشئ

كلي وهي التي يحكم فيها بالتنافي او عدمه بين القضيتين فصدق والكذب

مهملة جمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي او عدمه بين القضيتين في صدق فقط

مهملة خلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي او عدمه بين القضيتين في الكذب فقط

حكم ثبوت الشئ للشئ او نفيه عنه

قضية للغة الهيئة التي تحصل من احاطة الحد لواحد والحدود للمقدار

في اصطلاح هيئة تحصل من اقتران الصغرى للكبرى

حجة للغة مطلق حجة دليل اصطلاح وهو قياس

موجبة هي التي يحكم فيها بان الموضوع محمول

سالبة هي التي يحكم فيها بان الموضوع ليس محمولا

شخصية هي التي يحكم فيها على شخص طبيعية هي التي يحكم فيها على نفس الطبيعة

محمولات

محمولات حقيقة

ملفوظ مجاز الادوغواقه

معاني مجازي اردو

قالوا مسائل العلوم تتزايد بملاحق الافكار كلنبوي

قالوا مسائل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابدع نظام الوجود واخترع ماهيات الاشياء بمقتضى الجود
وانشاء بقدرته انواع الجواهر العقلية واغاض برحمته محركات الاجرام الفلكية
والصلوة والسلام على ذوي الانفس القدسية المنزهة عن الكدورات الانفسية
خصوصا على محمد صاحب الايات والمعجزات وعلى اله واصحابه النابعين للحق والمبنات

اما بعد فهذه اكتاب سميته بالرسالة الشمسية في القواعد المنطقية ورتبته على مقدمة
وثلاث مقالات وخاتمة معتصما بحبل التوفيق من واهب العقل ومتوكلا على
جوده المفيض للخير والعدل انه خير موفق ومعين اما المقدمة ففيها بحثان الاول
في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء
في العقل او تصور معه حكم وهو اسناد امر الى امر ايجابا او سلبا ويقال للجزم
بالنسبة ويقال للجزم
وآلا دار او تسلسل بل البعض من كل منهما به بديهي والبعض الاخر نظري يحصل
بالفكر وهو ترتيب امور معلومة للذهن الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب
دائما لمناقضة بعض العقلاء بعضا في مقتضى افكارهم بل الانسان الواحد يناقض
نفسه في وقتين فمست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من
البديهيات ربما والاحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها وهو المنطق ورسمه
بانه الة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر وليس كله بديهيا وآلا
لاستغنى عن تعلم ولا نظريا وآلا دار او تسلسل بل بعضه بديهي وبعضه نظري
يستفاد منه البحث الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه
الذاتية ككل ما هو هو اي كذا انه او كما يا وبه او لجزئه وموضوع المنطق المعلومات التصورية
والتصديقية لان المنطقي يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور او تصديق ومن

ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية
وجنسا وفصلا ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق آمانة قضايا ككونها
قضية وعكس قضية ونقيض قضية وآمانة قياسا ككونها موضوعات ومحمولات
وقد جرت العادة بان يسمى الموصل الى التصور قولا شارحا والموصل الى التصديق
حجة ويجب تقديم الاول على الثاني وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعا لان
كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه بانه او بامر صادق عليه والمحكوم به كذلك
والحكم لامتناع الحكم ممن جهل احد هذه الامور اما المقالات فثلث الاولى في المفردات
وفيها اربعة فصول الفصل الاول في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له
مطابقة كدلالات الاثنين على الحيوان الناطق وبتوسط لازم داخل فيه تضمن كدلالته
على الحيوان او الناطق وبتوسط لازم خارج عنه التزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة
وبشرط في الدلالة الالتزامية كون الخارجي بحالة يلزم من تصور المسمى تصوره
في الذهن وآلا لامتنع فهم من اللفظ ولا بشرط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى
في الخارج والمطابقة تحققه فيه كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج
والمطابقة لاستلزام التضمن كما في البسائط واما استلزامها الالتزام فغير متيقن
لان وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصورها تصوره غير معلوم وبما قيل ان
تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها ممنوع ومن هذا تبين عدم استلزام
التضمن الالتزام واما هما فقد يوجدان لامع المطابقة لاستحالة وجود التابع من
حيث انه تابع بدون المتبوع فالدال بالمطابقة ان قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه
فهو المركب كزيد حيوان ناطق وآلا فهو مفرد وهو ان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة
كفي ولا وآن صلح لذلك فان دل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلثة فهو الكلمة
وآلا لم يدل فهو الاسم وح اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان تشخص

في الخارج بيان

ان قصد بجزئه منه

ذلك المعنى سمى علما وآلا فمتواطئا ان كسوت افراده الذهنية والخارجية فيه كالانسان والشمس ومشككا ان كان حصوله في البعض اولى واقدم من الاخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن وآن كان الثاني فان كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين وآن لم يكن كذلك بل وضع لاحدها ثم نقل الى الثانية وتوك ان ترك موضوعه الاول يسمى لفظا منقولا عرفيا ان كان الناقل هو العرف العام كالدابة وشرعيا ان كان هو الشرع كالصلوة والصوم واصطلاحيا ان كان هو العرف الخاص كاصطلاحات النحاة والنظار وآن لم يترك موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى المنقول اليه مجازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ اخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومتباين له ان اختلفا فيه

واما المركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت عليه وآما غير تام وهو الذي يقابله والتام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والقضية وآن لم يحتمل فان دل على طلب الفعل دلالة اولية اي وضعية فهو مع الاستعلاء امر كقولنا اضرب انت ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوي التماس وآن لم يدل فهو التنبيه وينقسم الى التمني والترجي والقسم والنداء وآما غير تام فهو اما تقييدي كالحيوان الناطق وآما غير تقييدي كالمركب من اسم واداة وكلمة واداة

الفصل الثاني في المعاني

المفردة كل مفهوم فهو جزئي حقيقي آن منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وكلي ان لم يمنع وآللفظ الدال عليها يسمى جزئيا وكليا بالعرض وآلكلي اما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات او داخلا فيها او خارجا عنها والاول هو النوع الحقيقي سواء كان متعددا بالاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان او غير متعدد بالاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كلي مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب ما هو وآن كان

ج مادام ب وهو مع الاصل ينتج لانتج من ج ج دائما في الضرورية والدائمة ومادام ج في العامتين وهو محال واما الخاصتان فتنعكسان حينية مطلقة مقيدة باللادوام آما الحينية المطلقة فلكونها لازمة لعامتيها واما اللادوام في الاصل الكلي فلانه لو كذب بعض ب ليس ج لصدق كل ب ج دائما فنضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج ينتج كل ب دائما فنضمه الى الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لانتج من ج ب بالاطلاق العام فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال واما في الجزئي فنفرض الموضوع د فهو لا ج بالفعل والا لكان ج دائما ف دائما لدوام الباء بدوام الجيم لكن اللازم باطل لنقيض الاصل بالادوام واما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ب باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض ب ج بالاطلاق العام والا فلا شئ من ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لاشئ من ج ج دائما وهو محال وآن كنت عكس نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل آو الاخص منه واما الممكنتان فمحالهما في الانعكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس فيهما على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها او على انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول الذي كل واحد منهما غير محقق ولعدم الضرب الدليل يوجب الانعكاس وعدمه واما الشرطية فالمتصلة الموجبة تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق نقيض العكس لانضم مع الاصل قياس منتج للمحال واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب العكس واما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزئيها بالطبع

البحث الثالث في عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني عين الاول مع بقاء القضية الاصل في الكيف ومخالفته في الصدق واما الموجبات فان كانت كلية فسبع منها وهي حالة الانعكس

بالدوام ج

عامة ج

الممكنتان ج

سوالبها بالعكس المستوى لا تنعكس لانه يصدق بالضرورة كل قمر ليس بمنخسف وقت التربيع
لا دائما دون عكسه كما عرفت وتنعكس الضرورية والدائمة دائمة كلية لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما كل ج ب فدائما لاشئ مما ليس ب ج والا فبعض ما ليس ب فهو ج
بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب فهو ب بالضرورة في الضرورية وقد علم في الدائمة
وهو محال واما المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية لانه
اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج فدائما لاشئ مما ليس ب مادام ليس ب
والا فبعض ما ليس ب فهو ج حين هو ليس ب وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب فهو
ب حين هو ب وهو محال واما الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لدوام النسبة في البعض
اما العرفية العامة فلاستلزام العامتين اياها واما قيد اللادوام في البعض فلانها يصدق
بعض ما ليس ب هو ج بالاطلاق العام والا فلاشئ مما ليس ب ج دائما فتنعكس لاشئ
من ج ليس ب دائما وقد كان لاشئ من ج ب بالفعل بحكم اللادوام وبلازمه كل ج فهو ليس
ب بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف وان كانت جزئية فالخاصتان تنعكسان
عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ب مادام ج لا دائما صدق
بعض ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب لانا نفرض الموضوع وهو ج وقد ليس ب بالفعل ففرض
للادوام ثبوت الباء له وليس ج مادام ليس ب والا كان ج حين هو ليس ب
فليس ب حين هو ج وقد كان ب حين هو ج وكان ب مادام ج هذا خلف فقولنا ج
انه كان ج بالفعل فبعض ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب لا دائما وهو المط واما
البواقي فلا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان هو ليس بانسان بالضرورة المطلقة
وبعض القمر ليس بمنخسف بالضرورة الوقتية دون عكسها بأعم الجهات ومتى انعكس
لم ينعكس بنتج منها لما عرفت في العكس المستوى واما السوالب كلية كانت او جزئية
فلا تنعكس كلية لاحتمال كون نقيض المحمول اعم من عين الموضوع وامتناع حمل الخاص على كل

وتنعكس الخاصتان حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من ج ب مادام
ج لا دائما يفرض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل وج في بعض اوقات كونه ليس لانه ليس ب
في جميع اوقات ج فبعض ما ليس ب فهو ج في بعض احيان ليس ب لا دائما وهو المدعى واما الوقتيتان
والوجوديتان فتنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشئ من ج ب باحدى هذه الجهات الاربع
بفرض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل وج بالفعل لوجود الموضوع فبعض ما ليس ب فهو ج بالفعل
وهو المط وهكذا بين عكوس جزئياتها واما البواقي من السوالب والشرطية موجبة كانت او سالبة
فغير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان البحث الرابع في لوازم الشرطيات اما المتصلة الموجبة
الكلية فتستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي ومانعة الخلو من نقيض المقدم
وعين التالي متعاكسين عليها والا لبطل اللزوم والا انفصال واما المنفصلة الحقيقية فتستلزم
اربع متصلات مقدم اثنين منها عين احد الجزئين وتاليها نقيض الاخر ومقدم الاخرين
نقيض احد الجزئين وتاليها عين الاخر وكل واحدة من غير الحقيقة مستلزمة للاخرى مركبة من
نقيض الجزئين المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول الفصل الاول في تعريف القياس
واقسامه الاولية القياس قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهو
استثنائي ان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا في احد اجزائه بالفعل كقولنا ان كان هذا جسما فهو متحيز
لكنه جسم ينتج انه متحيز وهو بعينه مذكور في قولنا لكنه ليس بمتحيز ينتج انه ليس بجسم ونقيضه
مذكور في الفصل والا قترانى ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم
حادث وليس هو ولا نقيضه مذكورا فيه وموضوع المطلوبة النتيجة يسمى اصغر ومحموله اكبر والقضية
التي جعلت جزء القياس يسمى مقدمة والمقدمة التي فيها الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى
والمكرر بينهما حدا اوسط والاقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة
من كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخرين يسمى شكلا وهو اربعة لان الاوسط ان كان محمولا
في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا

فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع
اما الشكل الاول فشرط ايجاب الصغرى وآلا لم ينتج الا صغرى او سطا وكلية الكبرى
وآلا احتمل ان يكون البعض المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر وضروبه الناتجة
اربعة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ا ب فكل ا ج
الثاني من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ب ولا شئ من ا
فلا شئ من ا ج الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا
بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج
سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شئ من ا ب فبعض ج ليس ا وتتايج هذا الشكل بينة بذاتها
واما الشكل الثاني فشرط اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى وآلا لحصل الاختلاف
الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة وسلبها اخرى وآلا ينتج الا
السالبة وضروبه الناتجة ايضا اربعة الاول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية
كقولنا كل ج ب ولا شئ من ا ب فلا شئ من ا ج بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض
الصغرى وبانعكاس الكبرى كليتة الى الشكل الاول الثاني من كليتين والكبرى موجبة ينتج
ينتج سالبة كلية كقولنا لا شئ ج ب وكل ا ب فلا شئ من ج ا بالخلف وبعكس الصغرى وجعلها
كبرى ثم عكس النتيجة الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا بعض ج ب ولا شئ من ا ب فليس بعض ج ا بالخلف وبعكس الكبرى ليرجع الى الاول وبفرض
موضوع الجزئية د فكل د ب ولا شئ من ا ب فلا شئ من د ا ثم نقول بعض ج د ولا شئ من د ا
فبعض ج ليس ا الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف واما الشكل الثالث فشرط موجبة الصغرى
وآلا لحصل الاختلاف وكلية احدى مقدمتيه وآلا لكان البعض المحكوم عليه بالاكبر
غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلم تجب النتيجة وآلا ينتج الا الجزئية وضروبه الناتجة ستة الاول